وطبيعة خطة التنمية الاقتصادية التي نفذتهـــا اسرائيل ودرجـــة النمو والتوسع في الصناعة يضعها حكما في موقع الدول المستفيدة أي موقع دول اتفاقية روما ، أي الدول المصنعة المصدرة للسلع الجاهزة ، مقابل دول اتفاقية « ياوندة » ، أي الدول المصدرة للمواد الخام . علما بأن وضع اسرائيل في موقع دول اتفاقية روما يتأثر بدرجة كبيرة ، بالشروط التي حصلت عليها اسرائيل ، والاعباء الملقاة على عـــاتق اقتصادها مقـــابل الامتيازات المعطاة لها .

ان اسرائيل لا تقطف ثمار دخولها في نطاق مجموعة اقتصادية في حجم دول السوق الاوروبية المشتركة فحسب ، ككتلة اقتصادية كبيرة ، بل ان نمط الاتفاقية التي وقعتها مع اسرائيل في حد ذاته ملفت للنظر وهام .

الاتفاقية الجديدة : امتيازات بدون التزامات ، واستسلام لشروط اسرائيل

سنعالج الاتفاقية الجديدة التي وقعتها اسرائيل مع السوق الاوروبية المشتركة ضمن النقطتين التاليتين : اتفاقية عام ١٩٧٣ التي كانت تمهيدا للاتفاقية الجديدة والاقتراحات التي كانت اسرائيل قد تقدمت بها باعتبارها الشروط المناسبة لاسرائيل ، والاتفاقية الجديدة : الالتزامات والامتيازات وما تحقق وما لم يتحقق .

اثر انضمام بريطانيا للسوق الاوروبية المشتركة في ٧٣/١/٣١ أصبحت تعليمات الاستيراد لبريطانيا تعين في بروكسل (عاصمة السوق الاوروبية المشتركة) وليس في لندن (هآرتس ٧٣/١٢/١٨) وأصبحت صادرات اسرائيل لبريطانيا في وضع صعب، لانها أصبحت ملزمة بتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة لدول السوق المشتركة مـــع الخارج على وارداتها من السلع الاسرائيلية . وتشكل صادرات اسرائيل لبريطانيا عام ١٩٧٠ مثلا حوالي ١٠٫٤ ٪ من اجمالي صادرات اسرائيل لجميـــع دول العـــالم ، (٨١٫٧٥٣٫٠٠٠ دولار من ٧٨٠٫٥٥٥٫٠٠٠ دولار) (ن.م.د. ٧١/٨/١٦) وكانت بريطانيا تضع جمارك على الحمضيات الاسرائيلية تبلغ ٥ ٪ مقابل جمارك بنسبة ١٢ ٪ كانت تضعها دول السوق على السلعة نفسها، الامر الذي كان سيخلق متاعب للصادرات الاسرائيلية لبريطانية . ولذا كان لا بد من عقد اتفاقية سريعة مع السوق الاوروبية المشتركة لالغاء الاثار السلبية على الاقتصاد الاسرائيلي التـــي ترتبت على انضمام بريطانيا للسوق . هذا بالاضافة الى أن اقامة علاقة تجارية مميزة مع السوق المشتركة « هي ذات أهمية بالنسبة لاسرائيل لان حوالي ٣٠ ٪ من الصادرات الاسرائيلية هي لبلاد السوق المشتركة » (هانسوفيه ٧١/١٠/٢٢) . ولذلك وبعد مرور أقل من شهر على انضمام بريطانيا للسوق وقعت اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة في ٧٣/١/٣٠ على « البروتوكول الذي ينظم العلاقات بين دول الســـوق وبين اسرائيل لفترة انتقالية مدتها سنة الى حين التوقيع على اتفاقية شاملة » (دافار ٧٣/١/٣١) . ولقد قالت صحيفة « دافار » في ١٩٧٣/١/٢٨ « ان البروتوكول الانتقالي الذي سيوقع بين اسرائيل وبين السوق ، سيعطي لاسرائيل هدنة لمدة سنـــة ، والتي ستمنع عـــن اقتصادها اضطرابات خطيرة في أعقاب انضمـــام بريطانيا ، الدنمرك ، وايرلندا الى السوق » وهو « انجاز لاسرائيل ـــ ويستهدف تمكينها وتمكين الدول الثلاث الجديدة المنضمة الى السوق (بريطانيا ، الدنمرك ، وايرلندا) من التنظيم وتنسيق الجمارك بينها خلال السنة الحالية الحرجة حتى توقيع اتفاقية شاملة جديدة مع السوق كله وسيمنع هذا القرار الاضرار عن اسرائيل ، هكذا على سبيل المثال تصدير الحمضيات لبريطانيا ، حيث أن الرسوم الجمركية عليها منخفضة جدا وستبقى خلال العام الحالي على ما هي عليه دون أية تعديلات » (دافار ٧٣/١/٢٨) .